المبحث الثاني: النواة الصلبة لعلم الاقتصاد التقليدي

المطلب الأول: العقلانية

1 مفهوم العقلانية

العقل في أكثر معانيه ألفة هو الوضع الذي يسوغ أو يدفع إلى فعل. غير أن فكرة العقل كملكة إنسانية متميزة هي أوضح في صيغتها الفعلية "التعقل" (Reasoning)، أي التفكير النسقي المتسم بالوضوح والقدرة على استخلاص النتائج، والتوصل إلى استنتاجات بما يتوافق مع النتائج المنطقية. وهذا الاستعمال للعقل يقترن الآن على الخصوص بالنسخة المصفاة عن التفكير المنهجي المنبثق في فلسفة القرن السابع عشر عن رينيه ديكارت (René Descartes)، حيث صاغ ديكارت المفهوم بوصفه التجميع الدقيق للسلاسل الاستنباطية عن التصورات الثابتة التي تصدر عن ذهن واضح ويقظ ينطلق من نور العقل وحده في مقابل الشهادة المتقلبة للحواس أو أحكام الخيال الخداعة التي ترقع الأشياء[25].

وفي القرن الثامن عشر أصبح مفهوم العقلانية مرتبطا بطريقة في التفكير تتسم بالموضوعية وليس بالذاتية، وبالابتعاد عن أحكام العاطفة والانفعالات، وحدث احتفاء كبير بعقل التنوير باعتباره يقدم أساسا راسخا للمعرفة العلمية، وأصبح التنوير العقلي بدوره استعارة مجازية لا تقتصر على مجال المعرفة العلمية، بل تم توسيعه ليشمل المثل السياسية والممارسات الاجتماعية التي تقوم على قاعدة انتشار المعرفة الموضوعية، في مقابل مختلف المعارف المتولدة عن الخرافة[26]. كانت فلسفة الأنوار تعبر عن فكرة التقدم وتحرير الإنسان من الخوف وجعله سيدا، وهدف برنامج التنوير إلى فك السحر عن العالم، والتحرر من الأساطير والاستناد على العلم في الحكم على الأشياء[27].

ورغم هذا فإن مقياس الاقتصاديين للعقلانية لا يتوافق مع فهم الانسان العادي ذي الثقافة التنويرية، ففي اللغة العادية، تعني العقلانية التصرف بأسباب وجيهة، وبأكبر قدر ممكن من المعلومات، وتطبيق الوسائل الكافية لتحقيق غايات محددة جيدا. أما بالنسبة للاقتصادي، فإن العقلانية تعني في

---

[25] -Tony Bennett et al, **New keywords: a revised vocabulary of culture and society**. Malden –Massachusetts: Blackwell Publishing Ltd, 2005, P 298.

[26] - Ibid,

[27] - ماكس هوركهايمر وتيودور أدورنو، **جدل التنوير** ترجمة جورج كتورة. بيروت: دار الكتاب الجديد المتحدة، 2006، ص23.

أبسط تعريفاتها:" التأكيد على أن الفاعلين الاقتصاديين الذريين (الأفراد) يتبعون مصلحتهم الذاتية؛ بمعنى أن المستهلكين (أو الأسر) يسعون لتعظيم منفعتهم، وأن الشركات تسعى لتعظيم أرباحها، وبعض النصوص الحديثة تطبق سلوك تعظيم المنفعة على العوامل السياسية أيضا"[28].

إن المعنى الاقتصادي للعقلانية هو اختراع حديث نسبيا يعود تاريخه إلى الثلاثينيات من القرن العشرين، لكنه ينحدر من الثورة الحدية في سبعينيات القرن التاسع عشر. وبالنسبة للاقتصاديين الكلاسيكيين، فإن العقلانية (وهي عبارة لم يستخدموها أبدا) تعني تفضيل الأكثر على الأقل، واختيار أعلى معدل للعائد، وتقليل تكاليف الوحدة، وقبل كل شيء، السعي لتحقيق المصلحة الذاتية دون مراعاة صريحة لرفاهية الآخرين، ومع انتصار نظرية المنفعة الحدية وهيمنها على النواة الصلبة لعلم الاقتصاد، وخاصة مع تفسير هيكس-ألين (Hicks-Allen) التراتبي لنظرية المنفعة، والسعي الهادئ لتحقيق المصلحة الذاتية، فتح الطريق لنظام التفضيل الثابت في ظل اليقين والمعلومات الكاملة. وأضاف نيومان (Neumann) ومورجنستورم (Morgenstorm) التفسير المتوقع للمنفعة حيث تسود حالة عدم اليقين. وفي الآونة الأخيرة، أعاد الاقتصاد الكلي الكلاسيكي الجديد تفسير مفهوم المعلومات الكاملة في ظل عدم اليقين، ويعني ذلك معلومات كاملة عن توزيع احتمالات الأسعار المستقبلية. ولكن الخيط المشترك في كل هذه التطورات لفرض العقلانية على مدى الستين عاما الماضية، هو أنها مجموعة مستقرة حسنة التصرف من التفضيلات والمعلومات الكاملة غير المكلفة حول النتائج المستقبلية تفسر كلها بشكل عشوائي[29].

كان فرض العقلانية قويا ومنتشرا جدا في الاقتصاد الحديث، إلى درجة أن البعض قد نفى على محمل الجد أنه من الممكن بناء أي نظرية اقتصادية لا تقوم على تعظيم المنافع. ورغم ذلك لم يسلم فرض المنفعة من النقد المنهجي باعتباره افتراضا اختزاليا وغير عادل، لأن المستهلك المستقل في ظل هذا الفرض، يكون في معزل عن الأحكام القيمية الجماعية ويقصر طلباته للموارد النادرة على تلبية حاجاته فقط،

[28] - Bruce J. Caldwell, op. cit, p146
[29] - Mark Blaug, op. cit, p229.

بحيث لا يحدث تناقض بين أذواق المستهلكين "العقلانيين" والأولويات الاجتماعية في استعمال الموارد. وهذا الافتراض غير صحيح لثلاثة أسباب على الأقل[30]:

أولا: عند غياب القيم الأخلاقية لا يوجد سبب يدفع المستهلك العاقل الرشيد إلى كبح مطالبه، طالما أنه يملك القدرة على الشراء، ومن المعقول عندئذ توقع أنه سيشتري كل ما ينسجم مع ذوقه، بصرف النظر عما قد يكون لذلك من أثر على توافر الموارد اللازمة لتلبية حاجات الآخرين. وإذا ما أخذنا بالاعتبار النظرة الداروينية الاجتماعية التي تلقنها هذا المستهلك في مجتمع علماني، فإنه لن يشعر بتأنيب الضمير إزاء عدم تمكن المجتمع من إشباع حاجاته. وهو لن يلقي باللوم على طلبه المسرف على الموارد، بأنه هو السبب في عدم تمكن بقية المجتمع وبالأخص الفقراء من تلبية حاجاتهم، بل سوف يعزو ذلك إلى قلة كفاءتهم وعدم قدرتهم على المنافسة.

ثانيا: في إطار العقلانية الاقتصادية المادية يتعذر التمييز بين "الحاجة" و"الرغبة"، أو بين ما هو "ضروري" وما ليس "بضروري" بدون مصفاة أخلاقية مقبولة على الصعيد الاجتماعي، وفي غياب مثل تلك المصفاة، وغياب دور الدولة المتمم لتحديد ما يسع وما لا يسع المجتمع فعله في إطار موارده، وفي ضوء هدف تلبية حاجات الجميع، فإنه لا يوجد آلية يمكن بواسطتها للفرد أن يعرف حتى لو كان مهتما بذلك، ما إذا كان سعيه لتحقيق أقصى قدر من إشباع الرغبات سيحرم الآخرين من السلع التي تشبع حاجاتهم.

ثالثا: إن المنتجين في أثناء سعيهم لتحقيق الحد الأقصى من الربح، يشنون على المستهلك الفرد سلسلة من حملات ترويج مبيعاتهم عبر مختلف الوسائط لحمله على الاستهلاك دون عقلانية، فهم يضربون على أوتار الغرور والشهوة والحسد والمحاكاة ومختلف النزوات اللاعقلانية إما بشكل مكشوف أو بشكل خفي، حتى يجعلونه يعتقد أن شعوره بتحقيق الذات والاحترام الاجتماعي يتوقف على كثرة مشترياته وقيمة هذه المشتريات. وهكذا فإن أحكامه تصبح مشوهة، لا سيما إذا كان لديه القدرة على

30 - محمد عمر شابرا، **الإسلام والتحدي الاقتصادي** ترجمة محمد زهير السمهوري. عمان: المعهد العالمي للفكر الإسلامي، 1996، ص ص 67-68.

الدفع، وكان غير ملتزم بأية معايير أخلاقية، خصوصا المرتبطة بالاستهلاك، ومن ثم تتولد طائفة واسعة من الرغبات التي لا مبرر لها إلا محاولة الحصول على رموز الجاه[31].

ومن الواضح أن تأكيد النيوكلاسيك والتيار الأساسي الحديث على عالمية فرض العقلانية هو ادعاء غير صحيح، لأن بقية التوجهات الاقتصادية التي يعتبرها التيار الأساسي توجهات بدعية، كالاقتصاد الماركسي، والاقتصاد المؤسسي الأمريكي، والاقتصاد الجذري، لا تقوم على فرض العقلانية بل إن الاقتصاد الكيتزي –الذي لم يخرج في جوهره عن النظرة الرأسمالية– لم يكن مستمدا من فرضية تعظيم المنفعة و لم يكن في توافق معها، ولعل هذا سر الهجوم الكثيف على الكيتزية من طرف جيل كامل من الاقتصاديين الأرثوذكسيين الذين استماتوا في محاولة إيجاد أسس للاقتصاد الكلي تستنبط مباشرة من الاقتصاد الجزئي، قصد محاصرة الاقتصاد الكلي الكيتزي، أي محاصرة المضاعف الكيتزي بفرض العقلانية. فقد جرت العادة أن كتب الاقتصاد الكلي المدرسي التي نسجت على منوال الكلاسيكية الجديدة تذهب أبعد من نظرية التوازن العام في صرامتها، لتصنع ادعاءات عامة وجريئة بشأن العلاقة بين الأجور والبطالة، والتضخم وعرض النقود. فقط المنظرون النيوكلاسيكيون الأكثر صدقًا وانتباها، شككوا في مثل هذه الاشتقاقات الاقتصادية الكلية من افتراضات الاقتصاد الجزئي[32].

في دعوى عالمية فرض العقلانية الاقتصادي، يقول كينيث آرو (J. Arrow Kenneth): "بالتأكيد، لا يوجد مبدأ عام يمنع خلق نظرية اقتصادية مبنية على فرضيات أخرى غير نظرية العقلانية. هناك بالفعل بعض الشروط التي يجب وضعها للتحليل النظري المقبول للاقتصاد "[33]، ويقول آرو في موضع أخر:"إذا كان النموذج الكيتزي هدفا طبيعيا للانتقاد من أنصار العقلانية العالمية، فيجب القول بأن النقدوية (Monetarism) ليست هي الأفضل، فأنا لا أعرف اشتقاقا جديا للنقود من التحسين العقلاني (Rational Optimization). أما الحجج الفضفاضة التي تحل محل الاشتقاق الحقيقي، توفير فريدمان على جلود الأحذية، أو الطلب على معاملات توبين (Tobin) على أساس تكاليف شراء

---

[31] - محمد عمر شابرا، مرجع سابق، ص 68.

[32] - Geoffrey Hodgson, ‘’Metaphor and Pluralism’’, in Edward Fullbrook (ed), **Pluralist Economics**. London: Zed Books, 2008, p130.

[33] - Kenneth J. Arrow, ‘’ Rationality of Self and Others in an Economic System’’, *The Journal of Business*, Vol. 59, No. 4, Part 2: The Behavioral Foundations of Economic Theory. (Oct., 1986), p s386.

وبيع السندات، فهي تقدم افتراضات غير متوافقة مع الأسواق غير المكلفة التي يفترض فيها خلاف ذلك، إن استخدام العقلانية في هذه الحجج هو إجراء "طقسي" (Ritualistic) وليس ضروريا"[34].

كان جون ستيوارت ميل يرى بأن "العرف" (Custom) هو الذي يحكم عالم الاقتصاد وليس "المنافسة" (Competition)[35]. وقبل بضعة عقود دعا كيتر إلى استبدال فرض العقلانية الذي بنيت عليه الأرثوذكسية الاقتصادية بفرض "العقل العملي" (Practical Reason) الذي يذكرنا بالأخلاق الكانطية، وجوهر نظرية كيتر في العقل العملي هو أن الفعل العقلاني أو "الصحيح" (Rational or Right Action) يتلخص في متابعة ذلك المسار الذي يحكم عليه من خلال تعظيم الخير المحتمل من حيث العموم، مع إيلاء الاهتمام الواجب للتأثير المشترك لوزن المخاطرة الأخلاقية. هذا الافتراض يعني أنه من المستحيل إثبات أي قاعدة أو واجب، ليكون وحده الذي يستحق الطاعة دون استثناء. ومع ذلك، ورغم أن القواعد خاضعة في نهاية المطاف للحكم الفردي، فإنه يتم قبول القواعد باعتبارها تفي بالوظائف الضرورية وذات القيمة[36].

2 العقلانية كمقدس

تبنى التيار الأساسي الحديث فرضية العقلانية واعتبرها مبدأ مقدسا غير قابل للمراجعة، لدرجة أن لودفيج فان ميسز (Ludwig von Mises) –وهو أحد النمساويين الجدد– جادل بأنها حقيقة قبلية (a priori truth)، فكأنها بديهية كانطية صناعية، أي افتراض حول الواقع الحقيقي لا يكون كاذبا على الاطلاق. ومن جهة أخرى فإن اقتصاديا آخر من النمساويين الجدد هو موراي روذبارد (Muray Rothbard) رأى بأن فرض العقلانية هو حقيقة تجريبية حول الحياة الاقتصادية يمكن التحقق منها[37]. وبين من يرى أنها حقيقة قبلية ومن يرى أنها حقيقة واقعية، لا يزال فرض العقلانية حتى يومنا هذا غير قابل للدحض، لأن الاقتصاديين النيوكلاسيك قرروا أن يعتبروا فرضية العقلانية كجزء

---

[34] - Kenneth J. Arrow, ‘’Economic Theory and the Hypothesis of Rationality’’, in John Eatwell et al (eds), **Utility and Probability**. London: The Macmillan Press Limited, 1990, P26.

[35] -John Stuart Mill, **Principles of Political Economy**. New York: D. Appleton and Company,1894, p176.

[36] -R. M. O'Donnell, **Keynes: Philosophy, Economics and Politics the Philosophical Foundations of Keynes's Thought and their Influence on his Economics and Politics**. USA: Palgrave Macmillan, 1989 p133.

[37] - Bruce J. Caldwell, op. cit. p137.

من "النواة الصلبة" اللاكاتوسية لبرنامجهم البحثي، هذه النواة الصلبة تنقسم حسب وينتروب (E.Roy Weintraub) إلى ست فرضيات أساسية تشكل ميتافيزيقا برنامج البحث النيوكلاسكي بأكمله وهي[38]:

1- وجود فاعلين اقتصاديين (Economic Agents).
2- لدى الفاعلين تفضيلات على النتائج.
3- الفاعلون يعظمون منافعهم بشكل مستقل حسب القيود الموجودة.
4- تتم الخيارات في أسواق مترابطة.
5- الفاعلون يملكون المعرفة الكاملة ذات الصلة بتفضيلاتهم.
6- يتم تنسيق النتائج الاقتصادية التي يمكن ملاحظتها، لذلك يجب مناقشتها بالرجوع إلى وضعيات التوازن.

في السنوات الأخيرة تلقت فرضية العقلانية نقدا شديدا، خصوصا ما تعلق منها بجانب تعظيم المنفعة، فقد جادل هربرت سيمون (Herbert Alexander Simon) -الحائز على جائزة نوبل في الاقتصاد سنة 1978- بأن الأفراد في الواقع لا يسعون إلى تعظيم أي شيء، وإنما يبحثون عما يرضيهم وفق عقلانية محدودة (Bounded Rationality) وهي عقلانية في صنع القرار، فضل سايمون نفسه أن يطلق عليها تسمية (Satisficing)، وهي كلمة مركبة من شطرين (Satisfy) التي تعني يُرضِي و(Suffice) التي تعني يكفي أو يفي بالغرض. كان سيمون معارضا لفرض العقلانية بسبب ادعاءاتها المبالغ فيها في قدرة الفاعلين على التحكم في الخيارات، وإلمامهم بالمعرفة الكاملة والرشيدة حول هذه الخيارات، فقد رأى سايمون أن الأفراد لا يسعون بعقلانية إلى تعظيم الاستفادة من مسار عمل معين، حيث أنهم لا يستطيعون استيعاب وهضم كل المعلومات التي قد تكون ضرورية لعمل مثل هذا الشيء،

[38] - E. Roy Weintraub, **General Equilibrium Analysis: Studies in Appraisal**. Cambridge and New York: Cambridge University Press, 1985, p109.

وحتى إذا استطاعوا ذلك، فلن يكون بمقدورهم أن يعالجوه بشكل صحيح دوما، لأن العقل البشري بالضرورة يقيد نفسه بـــ "الحدود المعرفية"[39].

أما جورج شاكل (George Shackle) فقد قدم طريقة غير مباشرة للاعتراض على واقعية افتراض العقلانية وتعظيم المنفعة من خلال التشكيك في إمكانيته المنطقية. يجادل شاكل بأن افتراض التعظيم يتضمن أن المعرفة الضرورية لعملية اختيار البديل "الأفضل" قد تم الحصول عليها، فإذا كان التعظيم عملاً متعمداً، فإن الفاعل يجب أن يكون قد حصل على جميع المعلومات اللازمة لتحديد أو حساب أي بديل يزيد من المنفعة، كالربح، والثروة، وما إلى ذلك، وهذا الاستحواذ مستحيل ومخالف للواقع، لذلك فإن التعظيم المتعمد هو فرض غير واقعي. رغم قوة حجة شاكل إلا أن التيار الأساسي تغاضى عنها، وساعده في ذلك أن الأساس الوحيد لحجة الاستحالة عند شاكل هو اعتماده الصريح على منهج الاستقراء. لكن منهج الاستقراء قد أطيح به منطقيا في القرن العشرين، لذلك لم يعد هناك أي سبب ضروري لأي اقتصادي نيوكلاسيكي للاستعانة بالحجج الاستقرائية، وعليه فلن يكون هناك سبب يدعو إلى الاعتقاد بأن التعظيم العقلاني الأقصى للمنفعة أمر مستحيل بالضرورة[40].

استخدم النيوكلاسيك حجج كارل بوبر بدهاء في الرد على الهجوم الاستقرائي على فرضية العقلانية، خصوصا أن بوبر نفسه كان من أنصار العقلانية، وأوصى بها لتكون "نواة صلبة" (hard core) لكامل العلوم الاجتماعية بما فيها علم الاقتصاد، ودعا إليها ابتداء في كتابه "فقر التاريخانية" (The Poverty of Historicism). لكن كارل بوبر يقع في تناقض واضح مع منهجه في التفنيد حين يقبل مسلمة العقلانية في العلوم الاجتماعية، وبالأخص في علم الاقتصاد، مع أنها فرض غير موضوعي وغير قابل للتفنيد، أي أنه ليس فرضا علميا. و لم يكن هذا التناقض ليخفى على كارل بوبر، رغم ذلك اختار الدفاع عنه لأسباب مذهبية، لأنه أثبت –حسب رأيه– ثماره في الماضي في البحث في السلوك الاقتصادي، يقول بوبر:" من المحتمل أن يثير هذا وإشاراتي السابقة إلى التشابه بين طرق العلوم الاجتماعية والعلمية معارضة، مثل اختيارنا للمصطلحات كـــ "التكنولوجيا الاجتماعية" و "الهندسة

---

[39] - Daniel Kahneman, ''Maps of Bounded Rationality: Psychology for Behavioral Economics'', *The American Economic Review, 93(5)*, (December 2003), pp. 1449-1475.

[40] - Lawrence A. Boland, **Methodology for a New Microeconomics: The Critical Foundations**. British Columbia: Simon Fraser University , 1998,p59.

الاجتماعية" (وهذا على الرغم من الخصائص المهمة التي تعبر عنها كلمة "تدريجي". لذلك كان من الأفضل لي أن أقول إنني أقدر تماما أهمية مكافحة الطبيعة المنهجية العقائدية أو "العلموية" (Scientism) –إذا استخدمنا مصطلح البروفيسور هايك). ومع ذلك لا أرى السبب في عدم استخدام هذا القياس بقدر ما هو مثمر، على الرغم من أننا ندرك أنه قد تم إساءة استخدامه وتمثيله في بعض الأوساط. إلى جانب ذلك، لا يمكننا تقديم حجة أقوى ضد هؤلاء الطبيعيين العقائديين من تلك التي تظهر أن بعض الأساليب التي يهاجمونها هي في الأساس نفس الأساليب المستخدمة في العلوم الطبيعية"[41].

إن النزعة العقائدية الليبرالية واضحة في دعم كارل بوبر لفرض العقلانية، فقد كان متبنيا لمذهب الفردية المنهجية (Methodological Individualism)، ومعاديا للنزعة التاريخانية (Historicism)، وكان بوبر يرى بأن هذه النزعة هي المسؤولة عن تدهور كل العلوم الاجتماعية، ما عدا علم الاقتصاد، الذي كان حسبه هو الاستثناء الملحوظ[42]. عرف بوبر مذهب التاريخانية بأنه:" مقاربة في العلوم الاجتماعية تفترض أن التنبؤ التاريخي هو الهدف المنشود من هذه العلوم، وتفترض أيضا أن تحقيق هذا الهدف يمكن عن طريق الكشف عنه بالاعتماد على "الإيقاعات"، و"الأنماط" و"القوانين" أو "الاتجاهات" التي تكمن خلف تطور التاريخ"[43]. لم يكن بوبر يحتفل بالعلوم الاجتماعية وكان يعزز الاقتناع بأنها تراجعت بطريقة ما خلف العلوم الطبيعية، لذلك ينبغي وصفها بأنها "العلوم الأقل نجاحا"[44]. يقول بوبر:" مع جاليليو ونيوتن، نجحت الفيزياء في تجاوز التوقعات، متجاوزة جميع العلوم الأخرى. ومنذ زمن باستور "غاليليو علم البيولوجيا"، كانت العلوم البيولوجية ناجحة تقريبا بنفس الدرجة. لكن العلوم الاجتماعية لا يبدو أنها وجدت "غاليليو الخاص بها"[45]. وفي ورقة بحثية له ألقاها في مؤتمر فلسفة العلوم بلندن سنة 1965، ينتقد بوبر بشدة علمي النفس والاجتماع، ويصفهما بأنهما "مثقلان بالتصنع، مع عقائدية غير منضبطة"[46].

---

41 - Karl Popper, **The poverty of Historicism**. Boston: The Beacon Press, 1957, p60.
42 - Ibid, p3.
43 - Ibid.
44 - Ibid, p2.
45 - Ibid, p1.
46 - Karl Popper, ‘’Normal Science and its Dangers’’, in Imre Lakatos and Alan Musgrave (eds), Criticism and the Growth of Knowledge: Proceedings of the International Colloquium in the Philosophy of Science, London, 1965. London: Cambridge University Press, 1970, pp57-58.

في المقابل يبدي بوبر احتفاء خاصا بعلم الاقتصاد الحديث، ويرى أنه قد حقق تقدما كبيرا نحو العلمية، التي هي في نظر بوبر الاقتراب من النموذج النيوتوني في الفيزياء، يقول بوبر: "ومع ذلك، يجب الاعتراف بأن الاقتصاد الرياضي يظهر أن أحد العلوم الاجتماعية على الأقل قد مر بثورته النيوتونية"[47]. لكن السؤال الذي يطرح الآن هو: لماذا أبدى بوبر رفضه لمنطق العلوم الاجتماعية في كتابه "فقر التاريخانية" ثم أبدى رضاه عن علم الاقتصاد وهو أحد تلك العلوم الاجتماعية؟ يرى ميروسكي (Mirowski) بأن الجواب هو في تاريخ فلسفة العلم، حين نسأل: ما هي العلاقة بين تغلغل مناهج المدخلات والمخرجات في علم الاقتصاد وبين الصعود المماثل لمنهج المصفوفات في ميكانيك الكم؟ ما هي العلاقة بين مبدأ المراسلات لـــنيلز بور (Niels Bohr)، ومثيله عند ساموبلسون؟ مسألة أخرى ترتبط بالاهتمام بعلاقة التقنية الرياضية؛ بمحتوى النموذج، هل فشل المنظرون الاقتصاديون الرياضيون قبل 1870 لأنهم كانوا غير أكفاء، أم أن السبب يتعلق بشيء آخر أعمق[48]؟

في النهاية يجيب ميروسكي بأن السؤال الأثري تمت تسويته: النظرية الاقتصادية النيوكلاسيكية هي عبارة عن فيزياء القرن التاسع عشر مهذبة. قد تم إلقاء الضوء على القضية المعرفية: تقنيات البحث الحالية في علم الاقتصاد محبذة لأنه تم أخذها من الفيزياء. وتم تفسير المشكلة الوجودية: الكلاسيكية المحدثة لم تكتشف مرة واحدة لأنها كانت صحيحة كما أخذها جيفونز (Jevons) وآخرون؛ بدلا من ذلك، يمكن تفسير نشأتها بتزامنها مع ثورة الطاقة في الفيزياء[49].

في الحقيقة إن الأفراد المدربين علميا في مختلف البلدان الأوروبية الغربية في ذلك الوقت كان لديهم إمكانية الوصول إلى نفس هيئة المعرفة والتقنيات. ومع ذلك، نادراً ما تم حل المشكلة العملية. لا يستطيع المرء أن يتنبأ بظهور نظريات جديدة، ولكن يمكن له أن يستخلص تعميماً واسع النطاق من الأنماط السابقة: أن النظرية الاقتصادية غير التقليدية الجديدة سوف تميز نفسها عن طريق نبذ مجاز "ميكانيكا الطاقة"[50].

---

[47] - Karl Popper, The poverty of Historicism, op.cit, p60.
[48] - Philip Mirowski, ''Physics and the Marginalist Revolution'', *Combridge Journal of Economics,*1984,8, p377.
[49] - Ibid, p377.
[50] - Ibid.

هنا قد يبرز سؤال آخر حول موقف كارل بوبر المناهض للعلموية في العلوم الاجتماعية من جهة، وموقفه في الطرف النقيض الداعم لاعتماد مناهج الفيزياء في الاقتصاد، فما سر هذا التناقض؟ هذا السؤال يدعونا للبحث عن المعنى الذي قصده بوبر بمصطلح العلموية؛ يعرف بوبر العلموية بقوله: " هو تقليد ما يخطئ فيه بعض الناس في منهج ولغة العلم"[51].

ومن هنا نفهم سر إعجاب بوبر بعلم الاقتصاد الحديث، فقد نجح في إتقان لعبة التصنع والتخفي في العباءة الرياضية للفيزياء، بينما فشلت العلوم الاجتماعية الأخرى في إتقان هذه اللعبة. وأصبح الدفاع عن النواة الصلبة لبرنامج البحث النيوكلاسكي خصوصا فرض العقلانية هو ديدن حراس النواة الصلبة من الاقتصاديين الأرثوذكسيين، إلى درجة أن أحد الناقدين لبرنامج البحث النيوكلاسيكي وهو لورانس بولاند (Lawrence Boland) كتب مقالا حول عبثية أي جهد ينصب لدحض فرضية العقلانية ورأى أنه من غير المجدي انتقاد فرضية العقلانية، وأن جميع الانتقادات الموجهة إليها مضللة، فقد تأكد أن علاج العقلانية كافتراض ميتافيزيقي أصبح تدريجيا الدفاع الأرثوذكسي المعياري عن أي نقد لمفهوم العقلانية[52].

فعلى سبيل المثال، يعتبر علماء الاقتصاد الكلي الكلاسيكي الجديد، مثل سارجنت (Sargent) ولوكاس (Lucas)، أن أي محاولة لإدخال معلمات (Parameters) في نموذج اقتصادي لا تحفزها الأمثلية الفردية (Individual Optimization) هي بمثابة "تعديل مغرض" (Ad hoc Adjustment)، أي أن إدخاله تم لغرض غير علمي، دون وجود مبرر كاف بالنسبة لهم[53].

إن مجرد إدخال فرضية لا تنسجم مع النواة الصلبة لبرنامج البحث النيوكلاسيكي تصنف عند اقتصاديي التيار الأساسي على أنها "خطيئة الإغراض" (The Sin of Ad hocness) كما سماها ويد

---

51 - Karl Popper, The poverty of Historicism, op.cit, p105.

52 - Lawrence A. Boland,''On the Futility of Criticizing the Neoclassical Maximization Hypothesis'', The American Economic Review, Vol. 71, No. 5 (Dec., 1981), pp1031-1036

53 - Mark Blaug, op. cit, p230.

هاندز (D. Wade Hands)، بمعنى أن هذا الفعل " هو خيانة للافتراضات الميتافيزيقية للبرنامج الكلاسيكي الجديد"[54].

3 العقلانية في مواجهة الواقع

إن العقلانية بالمعنى الحديث الدقيق للمصطلح لا يمكن أن تكون صحيحة على المستوى العالمي فيما يتعلق بجميع الأعمال الاقتصادية التي يقوم بها جميع الفاعلين الاقتصاديين. بشكل عام، من المستحيل استبعاد السلوك المتهور كالمقامرات والمجازفات والتبذير، والسلوك الخيري كالصدقات والتبرعات والأوقاف الخيرية ونفقة الأقارب والهبات والتبرعات، أو حتى الخطأ والنسيان وسوء التقدير، مما يدمر فكرة ترتيب التفضيلات الثابتة. إلى جانب ذلك، تنطوي فرضية العقلانية على الادعاء بقدرة الفاعلين الاقتصاديين على معالجة كل المعلومات، واعتبار أن كل المعلومات متاحة دون قيود، ولعل هذا من ظلال الرؤية الميكانيكية التي تميل إلى تبسيط كل شيء وافتراض بقاء كل شيء على ما هو عليه، مع التحكم في المتغيرات بشكل تام.

إن العقلانية أصبحت بعبارة جون موريس كلارك (John Maurice Clark) "عاطفة غير عقلانية من أجل حسابات عقلانية"، وبسبب هذه العقلانية اللاعقلانية يقول تالر وسينستن (Richard Thaler and Cass R. Sunstein) في كتابهما الوكزة (Nudge):" إذا نظرتم إلى كتب الاقتصاد، فسوف تتعلمون أن الإنسان الاقتصادي (Homo Economicus) يمكن أن يفكر مثل ألبرت أينشتاين، وأن يخزن في ذاكرته مثل شريحة (IBM's Big Blue)، وأن يمارس قوة الإرادة مثل المهاتما غاندي. لكن في الواقع، إن الناس الذين نعرفهم ليسوا بهذه الأوصاف، فالناس الحقيقيون لديهم مشاكل في حساب القسمة الطويلة، إذا لم يكن لديهم آلة حاسبة، وأحيانا ينسون يوم ميلاد أزواجهم، ويصيبهم الدوار في رأس السنة الجديدة. الناس ليسوا "الإنسان الاقتصادي"، إنهم الإنسان البشر (Homo Sapiens)"[55].

---

[54] - D. Wade Hands, '' Ad hocness in Economics and the Popperian Tradition'', in Nail de Marchi (ed), The Popperian legacy in economics: Papers presented at a symposium in Amsterdam, December 1985, p132.

[55] - Richard H. Thaler and Cass R. Sunstein, **NUDGE: Improving Decisions About Health, Wealth, and Happiness**. New Haven & London: Yale University Press, 2008, pp6-7.

ولو أردنا أن نضيف على ما قاله الكاتبان لقلنا إن السلوك الاقتصادي اللاعقلاني للفاعلين هو في تزايد مطرد على حساب السلوك العقلاني سواء بالنسبة للأفراد أو بالنسبة للجماعات والمجتمعات، فالإنفاق على المنتجات المضرة كالتدخين والمسكرات والمخدرات ليس بسلوك عقلاني على الإطلاق ورغم ذلك فإن جزءا كبيرا من دخول الأفراد ينفق في مثل هذه الخيارات، هذا بالنسبة إلى الخيارات الفردية، أما الخيارات الجماعية فهي لا تقل في لاعقلانيتها عن السلوك الفردي، فالتسابق على الأسلحة المحرمة دوليا وتمويل الحروب غير العادلة التي تهلك الحرث والنسل، وتمويل المقامرات والتعاملات الربوية التي تشوه دور النقود وتنقل الثروة من أيدي الذين يعملون إلى أيدي الذين لا يعملون، وتقضي على الاقتصاد الحقيقي وتشجع على المضاربات والاقتصاد الفقاعي الكاذب، وتحويل الإنسان إلى سلعة عن طريق تشجيع قطاع اللذة وتفكيك الأسرة كل هذا ليس من العقلانية في شيء. وفوق هذا وذاك فإن التقدم التكنولوجي غير المضبوط بالحاجات الحقيقية للإنسان، والاستهلاك المفتعل الذي يجاوز قدرة الموارد على التجدد ويقضي على التوازن البيئي والأحيائي على الأرض ويهدد الوجود الإنساني في حد ذاته، كل هذا السلوك البشري المصادم للعقل والفطرة لا يمكن لفرض العقلانية أن يستوعبه أو يبرره، مع أنه في المجمل سلوك اقتصادي يتعلق بتخصيص الموارد وموجود في الواقع.

تشير فرضية العقلانية إلى الدافع الفردي، ولكن السلوك الذي يهتم به الاقتصاديون هو سلوك مجاميع المستهلكين والمنتجين في مختلف الأسواق، وعادة ما يتم تفادي مشكلة التجميع هذه من خلال الافتراض الضمني بأن جميع الأفراد متشابهين، وبالتالي، فإن لهم نفس دالة المنفعة (وحتى أن جميع الشركات متشابهة ولديها نفس التكنولوجيا). وبما أن الأفراد ليسوا في الواقع متشابهين من حيث التفضيلات والموارد، فمن الواضح أن التفسيرات الناجحة للسلوك الاقتصادي من قبل الاقتصاديين كانت ترجع إلى أكثر من مجرد استخدام فرضية العقلانية، ففرضية العقلانية في حد ذاتها ضعيفة، ولجعلها تسفر عن نتائج مثيرة للاهتمام احتاج اقتصاديو التيار الأساسي إلى فرضيات مساعدة للمفهوم العام للعقلانية مثل تجانس العوامل، للتملص العادي من مشكلة التجميع أو بشكل عام؛ المعرفة المسبقة الكاملة، ومخرجات التوازن، والمنافسة الكاملة، وما شابه ذلك[56].

[56] - Mark Blaug, op. cit, p232.

مشكلة هذه الفرضيات هي أنها أيضا صعبة التحقق في الواقع بشكل منفرد، فما بالك أن تجتمع كشروط صناعية لإنقاذ فرض العقلانية. ولو ذهبنا إلى المزيد من الأدلة الواقعية والتجريبية حول صحته فسنكتشف أن معاملة فرض العقلانية كمبدأ هو خيار خاطئ في حد ذاته كما يقول بوبر، لأن الناس عادة ما يتصرفون بشكل ملائم مع الموقف ولكن في بعض الأحيان لا يفعلون ذلك[57].

يتم تبني مبدأ العقلانية ليس لأنه مبدأ جيد أو لأنه من المفترض أن يكون صحيحًا، بدلا من ذلك، هو جهاز منهجي مفيد لمساعدة العلماء الاجتماعيين على بناء نماذج من المواقف الاجتماعية؛ أي أن الهدف "أداتي بحت"، فمن المفيد أن نفترض أن الناس في الأساس يتصرفون بشكل ملائم مع الوضع الذي يصوره النموذج. لكن النماذج، كما يقول بوبر هي بالضرورة تصميمات مبسطة للعالم الحقيقي، وبالتالي فهي خاطئة[58].

أظهر علم النفس التجريبي أن السلوك الفردي ينتهك العقلانية بشكل دائم، ومع ذلك لم تؤخذ هذه النتائج مأخذ الجد في التنظير حول الفعل العقلاني، فعلى سبيل المثال، في مقال مشترك بين اقتصاديين وعلماء نفس نشر سنة 1991 يحوي خلاصة جملة من الدراسات التجريبية حول الشذوذات عن قاعدة العقلانية في سلوك الفاعلين خلص الباحثون إلى أن أحد النتائج المترتبة على "تأثير الهبة" (Endowment Effect) هو أن الناس يتعاملون مع تكاليف الفرصة البديلة بشكل مختلف عن التكاليف "خارج الجيب"، بعبارة أخرى؛ المكاسب الضائعة أقل إيلاما من الخسائر الملموسة.

يدرس المقال تأثير الهبة الذي هو أحد الشذوذات (Anomaly) عن فرض العقلانية- تعتبر النتيجة التجريبية بمثابة شذوذ إذا كان من الصعب "ترشيدها" ، أو إذا كانت هناك افتراضات غير منطقية ضرورية لشرحها داخل النموذج- ويبدأ بشرحه عن طريق المثال الآتي:" الخبير الاقتصادي المحب للنبيذ الذي نعرفه اشترى بعض أنواع نبيذ بوردو اللذيذ قبل سنوات بأسعار منخفضة، حظيت الخمور بتقدير كبير، بحيث أن الزجاجة التي تكلف 10 دولارات فقط عند شرائها ستجلب 200 دولار

---

[57] - Karl popper, **The Myth of Framework: In Defense of Science and Rationality**. Edited by M.A.Notturno. London : Routledge, 1994,p172.

[58] - William A. Gorton, **Karl Popper and the Social Sciences**. New York: State University of New York Press, 2006, p54.

في المزاد، هذا الخبير الاقتصادي يشرب بعضا من هذا النبيذ من حين إلى حين، ولكن في الوقت نفسه لن يكون على استعداد لبيع النبيذ بسعر المزاد ولا شراء زجاجة إضافية بهذا السعر. فسر ثالر (Richard H. Thaler) هذا النمط من السلوك بأن "الناس غالباً ما يطلبون الكثير للتخلي عن شيء ذي قيمة لديهم، أكثر مما هم على استعداد لدفع ذات المبلغ للحصول عليه"[59].

وقد لاحظ كثير من الباحثين أن رد فعل الاقتصاديين على الأدلة حول هذه الحالات الشاذة غالبا ما يأخذ شكل اللغط اللفظي عند التيار الأساسي، لكنه لا يتحول إلى كتابة أكاديمية رسمية، بسبب الخوف من انهيار التحليل الاقتصادي برمته عندما يتم التخلي عن نماذج الاختيار العقلاني التقليدي أو حتى إضعافه. وهكذا يوضح راسل وثالر (Russell and Thaler) أنه مع استثناءات قليلة، كان الاقتصاديون يميلون إلى تجاهل عمل علماء النفس المعرفي واستمروا في دراسة الأسواق بعوامل عقلانية فحسب. وقد أحصى برونو فراي ورينر ايشنبرجر (Bruno S.Frey and Reiner Eichenberger) سبع استراتيجيات استخدمها الاقتصاديون الأرثوذكسيون للدفاع عن فرض العقلانية تجاه الشذوذ التجريبي وهي[60]:

1- الاقصاء بحسب التعريف: إذا وجد أن السلوك الذي ينتهك العقلانية يقع في بعض المناطق البارزة، فسيتم التعامل معه على أنه سلوك يقع خارج نطاق علم الاقتصاد.

2- عدم ملاءمة الأدلة المخبرية: يتم الالتجاء دائما إلى حجة أن التأثيرات الموجودة تحت ظروف المختبر لا تنطبق على "العالم الحقيقي"، رغم أن المناسب منطقيا اعتبار أنه إذا كانت النظرية الاقتصادية في الواقع نموذجًا عامًا لتخصيص الموارد، يجب أن تكون صالحة أيضًا في بيئة مختبرية. يقع عبء الإثبات على أولئك الذين يرغبون في استبعاد السلوك المختبري، ويكمن رد فعل أقوى لهذه الحجة في حقيقة أن هناك الآن قدرا كبيرا من الأدلة التجريبية على أن مثل هذه الحالات الشاذة موجودة أيضا في الحياة الحقيقية.

---

[59] - Daniel Kahneman et al, ''Anomalies The Endowment Effect, Loss Aversion, and Status Quo Bias'', *Journal of Economic Perspectives,* Vol 5, N 1,Winter 1991, P 194.

[60] - Bruno S. Fray and Reiner Eichenberger, '' Should social Scientists Care about Choice Anomalies'', *Rationality and Society,* Vol 1, Issue 1, 1989, pp103-106.

3- حوافز غير كافية للاستجابة بجدية للتجارب: لقد قيل في كثير من الأحيان أن المفارقات ستختفي إذا كان للسلوك اللاعقلاني عواقب سلبية كبيرة، وقد تم اختبار هذا الافتراض على نطاق واسع في سياق ظاهرة عكس التفضيل، وكان الاستنتاج هو أن السلوك اللاعقلاني لا يتلاشى حتى عندما يكون لدى الأفراد حافز قوي (نقدي) لاتخاذ قرارات عقلانية.

4- الناس يتعلمون: حتى وإن حدثت بعض المظاهر الشاذة في حالات معزولة، فيمكن اعتبار أنها غير منتشرة لأن الأفراد يتعلمون تجنب الأخطاء، لكن هذا لا يمنع طرح التساؤل: لماذا لا يزال من الممكن ملاحظة المفارقات إلى الآن، في وقت كان للناس فيه متسع من الوقت لتعلم الاختيار وفقا لنموذج المنفعة الشخصية المتوقعة؟ يؤكد الطعن الأكثر أهمية لهذه الحجة على صعوبات التعلم، إنه ليس نشاطًا بسيطًا أو تلقائيًا؛ تمثل حالة عدم اليقين وعدم الاستقرار البيئي وأطر التقييم غير اللائقة عقبات خطيرة بهذا الصدد. التعلم ممكن فقط في وضع تغذية استرجاعية منظمة بشكل جيد لا يحصل الناس عليها في كثير من الأحيان، وحتى إن حصل ذلك فإن الأمر يميل إلى أن يكون بطيئاً وفي بعض الأحيان غير صحيح أو حتى منحرفا.

5- الخبراء كجهات فاعلة هامشية يفون بالغرض لإعطاء النتائج الكلاسيكية: حقيقة أن الكثيرين، وحتى غالبية الأفراد عرضة للاختلالات في السلوك، لكن هذا لا يقود إلى حالات شاذة على المستوى الكلي، شريطة أن يكون هناك عدد ولو قليل من الجهات الفاعلة الذين يتصرفون بعقلانية، غير أن الأدلة التجريبية التي تم جمعها تشير إلى أنه حتى الخبراء يقعون فريسة لبعض المفارقات، على سبيل المثال: تبين أن المصرفيين وخبراء البورصة المتوقعين إغلاق أسعار الأسهم المختارة أظهروا ثقة مفرطة كبيرة في توقعاتهم، وبالتالي فإن المفارقات المشار إليها ليست ناتجة عن نقص في الذكاء أو المعرفة، بل هي نتيجة لخصائص أساسية أعمق للطبيعة البشرية.

6- الشذوذات موزعة عشوائيا ومحسوبة في المتوسط: الأفراد يخطئون، ولكن الأخطاء تحدث في جميع الاتجاهات وبالتالي فهي غير ذات صلة بالمستوى الكلي الذي يهتم به الاقتصاديون. وهذه الحجة في الحقيقة هي نوع من إدارة الظهر للدراسات التجريبية حول الشذوذات ومحاولة لعدم الاعتراف بها.

7- الأسواق التنافسية تميل في الوقت المناسب للقضاء على هذه الحالات الشاذة: وهذه حجة مضادة تقليدية في علم الاقتصاد، إذا كان سلوك معظم الفاعلين خاضعًا للشذوذ، يمكن للأفراد العقلانيين كسب الكثير من المال وفي النهاية سيستولون على كل الثروة، لذلك يسيطر السلوك العقلاني دوما على السوق[61].

وهذا يعني الرجوع مرة أخرى إلى آلية البقاء الداروينية الخالية من أي قيمة إلا قيمة القوة. ومع ذلك، فما تقدم حتى الآن ملاحظات تجريبية كافية لدعم الاعتقاد بأن المنافسة حتى في الأسواق المالية لن تنجح في القضاء على جميع الشذوذات الفردية على المستوى الكلي، فقد أظهرت بعض هذه البحوث أن عوائد غير طبيعية في تداول سوق الأسهم تحدث حوالي مطلع كل عام، ومطلع كل شهر، ودورة كل أسبوع، بل حتى في نهاية كل يوم، ناهيك عن الأيام التي تسبق العطلات، لكن وفقا لما يسمى بـــ "فرضية السوق الفعالة"، فإن أسعار الأسهم تتبع مسارا عشوائيا، فقط إذا كان التجار في سوق الأسهم لديهم توقعات عقلانية واستغلال فرصة كل ربح لحظة حدوثه، لكن إذا كان افتراض التوقعات العقلانية الذي هو ليس أكثر من افتراض العقلانية في "لباس عشوائي" ينهار في الأسواق المالية، فلماذا نواصل الدفاع عنه في أسواق أخرى[62]؟

[61] -Ibid.
[62] - Mark Blaug, op. cit, p233.